



نظرة معمقة 9.2 الانتهاك الجماعي: اليمن والحق في الغذاء مارثا موندى¹

في الرابع والعشرين من مايو لعام 2017، و بعد أكثر من عامين من الحرب التي قد فرضت على البلاد، صرح منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة في اليمن، جيمي ماكغولدريك بأن: "هناك سبعة ملايين شخص في اليمن على وشك مواجهة المجاعة، ويقدر الآن أكثر من مائة ألف شخص معرضون لخطر الإصابة بمرض "الكوليرا"². ومن بين هؤلاء، يواجه نصف مليون طفل تقريبا سوء التغذية الحاد، في ما يصفه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأنه "أكبر حالة طوارئ من انعدام الأمن الغذائي في العالم"³. والكوليرا، كما أوضح، جيمي ماكغولدريك في ملاحظته أنها مرتبطة بشكل وثيق بسوء التغذية⁴ فالمجاعة من صنع الإنسان، وفي المقام الأول بسبب الحروب، واليمن ليس استثناء⁵.

وقبل الانتقال إلى الوضع المأساوي في اليمن، دعونا نتذكر قضيتين محوريتين شدد عليهما اثنان من المقررين الخاصين السابقين للأمم المتحدة بشأن الحق في الغذاء وهما:

أولاً، الحق الإنسان في الغذاء والتغذية الكافي هو مفهوم اجتماعي معقد. وأشارت أوليفيه دي شوتر إلى "[...] أهمية اتباع نهج يستند إلى "إشراك الحكومة بكاملها" في أعمال الحق في الغذاء (عبر سياسات قطاعية شاملة مميزة)، فضلا عن أهمية الأطر القانونية والمؤسسية والسياسية"⁶. فالتعرض للخطر لا يقتصر على السياسة الحكومية الوطنية فحسب بل أيضا على الدول المجاورة والمؤسسات النقدية والإنمائية الدولية، فضلا عن الشركات المتعددة الجنسيات.

ثانياً، في حين أن لغة حقوق الإنسان لها أساس في المطالبة من جانب أشخاص ضد الدولة، فإنه في الحرب لا الجهات الفاعلة ولا الأفعال تتوافق مع نموذج لشخص فردي في مواجهة دولة وطنية. وفي التقارير الأولى لعام 2001 للجنة الأمم المتحدة لحقوق

¹ السيدة مارثا موندى، أستاذة فخريّة في علوم الأنثروبولوجي في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وتعتبر عن امتنانها للمركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC)، ومنحة البيئة الزراعية والصحة بالجامعة الأمريكية ببيروت، لدعمهم المالي لتحليل رسم الخرائط التي أعدتها سينيتيا غاريوث. والشكر موصول للسيد فرانك شتينبيرج، وإيميلي ماتيسان (مؤسسة فيان) لدعمهم في تلك الورقة.

² UNOCHA. *Statement by the Humanitarian Coordinator in Yemen, Mr. Jamie McGoldrick, on the Urgent need for Funding to Halt the Spread of Cholera*. May 24, 2017. Available at: reliefweb.int/report/yemen/statement-humanitarian-coordinator-yemen-mr-jamie-mcgoldrick-urgent-need-funding-halt.

³ For more information, please visit: interactive.unocha.org/emergency/2017_famine/index.php.

⁴ UNOCHA, *supra* note 2.

⁵ For a recent, brief survey of famine as a weapon of war, please see: de Waal, Alex. "The Nazis used it, we use it: on the return of famine as a weapon of war." *London Review of Books*, 39(12) (2017): 9-12. Remarkably de Waal makes no mention of the development of a right to food and nutrition. Available at: www.lrb.co.uk/v39/n12/alex-de-waal/the-nazis-used-it-we-use-it.

⁶ De Schutter, Olivier. "The Right to Food Guidelines, Food Systems Democratization and Food Sovereignty: Reflections by Olivier de Schutter. Interview". *Right to Food and Nutrition Watch* (2014): 17-21. p. 21. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/ten-years-right-food-guidelines-gains-concerns-and-struggles.

الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، أدلى **جان زيغلر** "بأن القانون الإنساني الدولي كعنصر هام في الترسنة القانونية لحماية الحق في الغذاء".⁷

ومن بين الحالات الرئيسية لانتهاك الحق في الغذاء، كتب جان عن العراق: "[...] إن إخضاع الشعب العراقي لحظر اقتصادي قاس منذ عام 1991 يضع الأمم المتحدة في انتهاك واضح للالتزام باحترام حق الناس في الغذاء بالعراق".⁸ أما عن حالة اليمن، هناك تساؤل حول من الذي حدد سياسة الغذاء الفاشلة التي خذلت الشعب اليمني حتى من قبل الحرب؟ وما هي الجهات الفاعلة والإجراءات التي انتهكت بشكل جسيم الحق في الغذاء والتغذية للشعب اليمني، خلال الحرب الدولية الدائرة التي اندلعت في مارس 2015؟

مسار الإنتاج الغذائي وسياساتها في اليمن:

على طول امتداد الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية يمتد اليمن على مساحة نصف مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانه اليوم حوالي 25 مليون نسمة. وقياساً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر اليمن البلد الأفقر في جنوب غرب آسيا، ولكنه أغنى في شبه الجزيرة العربية من حيث التقاليد الثقافية والزراعية. فالجمهورية اليمنية الحالية، هي وليدة الاتحاد في عام 1990، بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجنوبية (أنشئت في عام 1967) والجمهورية العربية اليمنية الشمالية (التي أنشئت في عام 1962). وقد تابعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إعادة توزيع الأراضي، والجمعيات التعاونية الزراعية القسرية، وأملت السيطرة على اختيار المحاصيل وتسويقها.⁹ ومن الجدير بالذكر، بأن الحكومة نظمت وقيدت بيع القات، وهو مخدر ترفيهي خفيف التأثير.¹⁰

بعد الوحدة في عام 1990، تم توحيد السياسات الزراعية، مثل غيرها من السياسات، على النموذج الشمالي. وهناك، كانت السياسة الزراعية تقوم على أساس أن المناطق الجبلية الفاحلة بشكل كبير في اليمن غير قادرة على إنتاج محاصيل الحبوب عالية الجودة، وخاصة القمح، وبأسعار من شأنها أن تكون قادرة على المنافسة في السوق الدولية.¹¹

والواقع أن محاصيل الحبوب التاريخية في اليمن، كانت دقيق الذرة، والدخن، والشعير، والقمح، والذرة، وفق هذا الترتيب. ويتوجه من وكالات التنمية الدولية، تحول التركيز إلى زيادة المنتجات الزراعية ذات القيمة السوقية العالية، لأسواق المملكة العربية السعودية والمدن اليمنية بشكل عام. وليس من الغريب أن نجد المزارعين وسعوا محصول السوق الذي لم يكن فيه منافس دولي القات مع تخليفه آثار ضارة على منسوب المياه الجوفية، وتمركز الأراضي، والأمن الغذائي.¹² ولم تبدأ وكالات المعونة

⁷ UN General Assembly. *Preliminary report of the Special Rapporteur of the Commission on Human Rights on the right to food*, Jean Ziegler (A/56/210). July 23, 2001. para 37. Available at: unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/BF212836491D592685256AE60074C35E.

⁸ *Idem*, para 56.

⁹ Lackner, Helen P.D.R. *Yemen: Outpost of Socialist Development in Arabia*. London: Ithaca Press, 1985. pp.171–88.

¹⁰ *Qat (Catha edulis)* is a shrub, the leaves of which when chewed have amphetamine with mild hallucinogenic qualities; it is not a narcotic but is the primary recreational drug in Yemen. For more information, please see: Brehony, Noel. *Yemen Divided: The Story of a Failed State in South Arabia*. London: I. B. Tauris, 2011. p. 71.

¹¹ For instance, in the region of Turbah, south of Taiz, "[i]n 1977 some farmers reported that they have stopped the cultivation of wheat because imported wheat is much cheaper than that which is locally produced".

Yemen Arab Republic. *Final Report on the Airphoto Interpretation Project of the Swiss Technical Co-operation Service, Berne Carried out for the Central Planning Organisation, Şan'ā'*. Zurich, 1978. p. 13.

¹² For more information on the political economy of water, please see: van Steenberg, Frank, Assefa Kumsa, and Nasser al-Awlaki. "Understanding political will in groundwater management: Comparing Yemen and Ethiopia". *Water Alternatives* 8(1) (2015): 774-799. Available at: www.water-alternatives.org/index.php/alldoc/articles/vol8/v8issue1/276-a8-1-9/file.

في تقديم بعض الدعم للزراعة البعلية المعتمدة على الأمطار إلا منذ عام 2008، مع تزايد انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وإن لم تتخلى أبداً عن شعار حرمة تقييم السوق الدولية.¹³

وبحلول عام 2011، هذه المجموعه من التناقضات قد وضعت اليمن في موضع ضعيف، عندما قرر العديد من الشعب اليمني، وبمدة قريبة من مصر، أن الوقت قد حان لتخليص أنفسهم من الرئيس الاستبدادي علي عبد الله صالح و الذي بقى في السلطة منذ عام 1978. حيث شهد حكمه إنشاء أقلية حاكمة "أوليغارشية"، كونت ثرائها منعادات النفط، والمدفوعات السياسية، والاستحواد على الأراضي، وتمركز السوق الاحتكاري. وتقبلها لإنشاء حكومة منقسمة المسؤولية: الدولة اليمنية مسؤولة عن القانون والتعليم والقوة العسكرية والأمن الداخلي، و"خارجياً" المنظمات الحاكمة للسياسة الاقتصادية والإيمانية، وخصوصاً السياسة الزراعية، كجزء من "المعونة".

في حين أن الجمهورية الديمقراطية الشعبية السابقة، قد أنشأت قانون الأسرة الأكثر تقدماً في البلدان العربية، فكذلك خضع قانون الأسرة في دولة الوحدة إلى حد كبير للنموذج المحافظ للشمال.¹⁴ والأهم من ذلك لم تكن قضايا النساء في المناطق الريفية، والرعاية الصحية الشاملة، والتخطيط السكاني، وتقييم عمل المرأة ضمن الأولويات الحكومية. وهكذا كان قبل الحرب، ففي عام 2012، أعلن البرنامج العالمي للغذاء أن "عشرة ملايين يمني، وهو ما يعادل نصف عدد الكثافته السكانيه تقريباً باليمن، يعانون من انعدام الأمن الغذائي".¹⁵ ووصف انعدام الأمن الغذائي باعتباره مشكلة ريفية في المقام الأول، تتعلق بـ37% من سكان الريف.¹⁶ و منذ نهاية عام 2011 شرع كل من البرنامج العالمي للغذاء (WFP) و منظمة أوكسفام (Oxfam)، للدعوة لتقديم المعونة الغذائية الطارئة إلى ما يزيد على ربع عدد السكان.¹⁷

القوى العظمى تنظم الانتقال السياسي

تعرض هذا النظام الحاكم للتحدي في الحشد الهائل الذي جرى في عامي 2011 و 2012، وقيادة شباب اليمن كرد فعل ضد بطالتهم، وعسكرة الحكومة، وتهميش نطاق جماهيري واسع في البلاد.¹⁸ في نهاية المطاف انقسمت الأقلية الحاكمة، مع تخلي حزب الإصلاح الإسلامي عن صالح والذي كان متحالفاً معه من قبل. وقد أدى حجم التحدي المحتمل لترتيبات الحكم في اليمن إلى سرعة تنفيذ برنامج مجلس التعاون الخليجي بوساطة دولية من أجل الانتقال السياسي، و الذي أداره المبعوث الخاص للأمم المتحدة.

¹³ For a more detailed discussion, please see: Mundy, Martha, Amin al-Hakimi, and Frédéric Pelat. "Neither security nor sovereignty: the political economy of food in Yemen." In *Food Security in the Arab World*, edited by Zahra Babar, and Suzi Mirgani. London: Hurst, 2014. pp. 137–59.

¹⁴ Würth, Anna. "Stalled reform: family law in post-unification Yemen." *Islamic Law and Society*, 10(1) (2003): 133.

¹⁵ WFP. *The State of Food Security and Nutrition in Yemen: Comprehensive Food Security Survey*. 2012. p. 18. For more information on estimates of food insecurity in 2009, showing large areas of the country with 40% severe food insecurity and 60% or more stunting in children, please see: International Food Policy Research Institute (IFPRI) and Ministry of Planning and International Cooperation, Yemen. "Yemen National Food Security Strategy: 1 Overview and Action Plan". *Policy Paper* (2011). Figures 1 and 2. pp. 2-3.

¹⁶ Global Agriculture and Food Security Program (GAFSP). "Republic of Yemen, Proposal for Yemen: Smallholder Agricultural Productivity Enhancement Program, Phase One Roll Out of National Agriculture Sector Strategy [NASS] for Yemen's Efforts towards Achieving Food Security under Global Agriculture and Food Security Program, Sanaa". June 4, 2013. Section 1.1. Available at: www.gafspfund.org/sites/gafspfund.org/files/Documents/4.%20Yemen%20Proposal.pdf.

¹⁷ WFP, *supra* note 15; Clements, Ashley Jonathan. "Yemen: Fragile Lives in Hungry Times". *Oxfam Briefing Paper* 152 (2011).

¹⁸ The only sources publicly available are the logs kept by ministries in Sanaa and by activists on the basis of daily local media reports. For more information on data from the Ministry of Agriculture and Irrigation, and from Yemen Data Project please see: yemenspring2015.wordpress.com/2016/02/; and www.yemendataproject.org/data/.

وفي إطار هذه العملية، لم يتم إدخال أي تغييرات أساسية في السياسة الاقتصادية وتم تهميش الطرفين المتضررين: وهم جبهة الحراك (Hirak) الانفصالية الجنوبية، وحركة أنصار الله (Ansarullah) التي يقودها الحوثيون، والتي نشأت في الشمال الزراعي المهمش في اليمن من الناحية المجاورة لحدود المملكة العربية السعودية. وفي سبتمبر 2014، استولت حركة أنصار الله – التي تدعمها قطاعات مهمة من الجيش اليمني – على مدينة صنعاء، عاصمة الجمهورية اليمنية. وفي أعقاب ذلك، وقع مبعوث الأمم المتحدة الخاص بنومار على اتفاق السلام والشراسة الوطنية، الذي تم وضعه في 21 سبتمبر 2014. وشهد خريف عام 2014، اقضاء حزب الإصلاح من المؤسسات الحكومية، وفتح سلسلة من اللقاءات السياسية الكبيرة المفتوحة إلى أطراف أخرى في البلاد. ولم تستقبل حكومة الرئيس هادي بعد ذلك إلا في أعقاب هجوم الحوثيين على القصر الرئاسي في 21 يناير.

منذ ذلك الحين، استعدت الإدارة الدولية تدريجياً للحرب: ففي 11 فبراير أغلقت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سفاراتها، وبعدها بيومين الفرنسية. وبعد خمسة أيام أوقف البنك الدولي جميع المدفوعات اعتباراً من 11 مارس، وبعد هروب الرئيس هادي من صنعاء، وصل إلى عدن وتراجع عن استقالته. وفي 26 مارس، وبمساعدة عسكرية غربية، بدأ تحالف دول مجلس التعاون الخليجي (ما عدا عُمان) عمليات القصف الجوي. وفي 14 إبريل، صوت مجلس الامن الدولي إنفاذ القرار رقم 2216، مع امتناع روسيا فقط عن التصويت.

وقد صاغ مسودة ذلك القرار القوة الاستعمارية السابقة (لليمن الجنوبي)، وهي المملكة المتحدة، وقد منح هذا القرار بشكل فعال و من خلال ما يسمى "الغموض البناء" قوات التحالف بقيادة السعودية، صلاحيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة¹⁹ لشن حرب دائرة بالفعل، وكان الهدف المعلن هو إعادة تثبيت "الحكومة الشرعية" للرئيس عبد ربه منصور هادي. وبعد أربعة أيام، استقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص بنومار وأدان استخدام القوة، ودعا إلى احترام السيادة اليمنية، وأكد على قدرة اليمنيين على التفاوض من أجل التوصل إلى حل.

وقد عكست التغطية الغربية لطبيعة الحرب وأثارها خلال الفترة من 2015-16، خروج أكثر الوكالات قوة، لا سيما البنك الدولي، وخفض عمل العديد من المنظمات الأخرى. وفي أواخر 2016، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) عن تمويلها بنسبة 20% فقط لمشروعها الرئيسي في حالات الطوارئ، ومعظم الأعمال التي قامت بها إما أغلقتها أو خفضتها بشدة. والصندوق الاجتماعي للتنمية 18%؛ فيما قام البنك الدولي بتوزيع 44% من الأموال المتعهد بها. وظل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات الشقيقة متواجدين، بينما تتوجه نحو تقديم المزيد من المساعدات الأساسية للأغذية والصحة والمأوى. باختصار، تحولت مجموعة التنمية نحو كونه حكومة موازية للعمل الإنساني في اليمن. وفي عام 2017، يبدو أن ذلك أصبح رسمياً: حيث أن المساعدة "الإنسانية" هي وحدها التي حظيت برعاية دولية.

وهكذا، كان قطاع المنظمات غير الحكومية – وليس البنك الدولي أو الأمم المتحدة – أول من أصدرت تقارير لتجد طريقها إلى وسائل الإعلام الغربية. مؤسسة أوكسفام، التي لديها برامج كبيرة في اليمن، أفادت منذ وقت مبكر عن الأزمة الإنسانية المتفاقمة، والتأثير الهائل على المشردين داخلياً في البلاد. وقد هيمنت أعداد اليمنيين من النازحين والجياع على تقاريرهم كما هو الحال بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة الإنسانية المتخصصة. وبدأت منذ وقت مبكر المنظمات الحقوقية غير الحكومية الكبيرة، مثل منظمة مرصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، ومنظمة العفو الدولية (Amnesty)، لتوثيق جرائم الحرب، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والتحقيق في حوادث معينة. وتعرضت منظمة أطباء بلا حدود (MSF)، والتي استمرت في العمل في جميع مناطق البلاد (باستثناء منطقة حضرموت ومهرة)، لضغوط عسكرية وسياسية مباشرة من التحالف. وبعد الهجوم الرابع على أحد مستشفياتها (15 أغسطس 2016) سحبت موظفيها من المستشفيات في المقاطعتين الشمالييتين

نمط الحرب

¹⁹ For more information on Chapter VII responsibilities and powers of the UNSC with respect to threats to the peace, breaches of the peace and acts of aggression, please visit: www.un.org/en/sections/un-charter/chapter-vii/.

نتيجة لإيقاف مهام لوكالات التنمية الرئيسية منذ مارس 2015، لا يوجد سوى القليل من المعلومات المتحقق من صحتها دولياً في النطاق العام بشأن النمط الأوسع للقصف الذي يقوم به التحالف بعد توجيه ضربات جوية معينة تم توثيقها من قبل المنظمات الحقوقية غير الحكومية.²⁰ فالنمط الأوسع يتطلب فهم الاستراتيجية والمسؤولية.

لقد مرت الحرب التي يقوم بها التحالف بعدة مراحل. حيث شهدت الأشهر الأولى تفجير القنابل في المقام الأول على الأهداف العسكرية ولكن مع انفجار قنابل هائلة حول صنعاء. ومنذ أغسطس 2015، تحول التوازن النسبي في الاستهداف إلى المدنيين فوق العسكريين.

وقد كان للحرب في جميع أنحاء البلاد عنصر اقتصادي. ففي خلال 13 شهر الأولى من الحرب، كان الحصار السعودي غير المقيّد والقيام بعمليات تفتيش لجميع وسائل النقل البحري والجوي المتجهة إلى اليمن سارياً. وفي مايو 2016 فقط، تم تفعيل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، ولكن لم يمض وقت طويل و استأنفت عمليات القصف بالقنابل على الأهداف المدنية والعسكرية. وأخيراً، ركز التحالف منذ مطلع عام 2017 على الاستيلاء على موانئ تهامة والطريق إلى صنعاء، وعلى تعزيز احتلال الجزر في البحر الأحمر والمحيط الهندي (بيريم وسقطري). وتستمر غارات القصف يوميا دون تغطية إعلامية دولية تقريباً.

استهداف الريف اليمني

ينصب التركيز هنا على الريف اليمني، والذي يشكل 65% من السكان، وهو الموقع الرئيسي لإنتاج الغذاء. ويكشف تحليل نمط القصف على مدى الأشهر الخمسة عشر الأولى من الحرب، عن وجود نمط واضح لاستهداف إنتاج الأغذية، والدعم الفني للزراعة، وتوزيع الأغذية محلياً، والبنية الأساسية للمياه.²¹ ووفقاً لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)، فإن الزراعة تغطي أقل من 3% من الأراضي في اليمن، و 1% من الغابات، وحوالي 42% من المراعي.²² باختصار، استهداف الزراعة يتطلب اتخاذ الهدف.

وإذا ما جمعنا الوصف التفصيلي الذي قدمه موظفو الإرشاد التابع لوزارة الزراعة والري للمكتب الرئيسي في صنعاء عن الفترة من مارس 2015 إلى أغسطس 2016، في مجموعة من التصنيفات الأساسية، يجد المرء أن أهداف القصف (وغالبا أكثر من مرة) كانت كما يلي: 53 مكتبا حكوميا للزراعة والري؛ 77 قطعان حيوانية ومزارع دواجن؛ 180 أراضي زراعية؛ 45 سوقا ريفية؛ 43 البنية التحتية للنقل الريفي؛ 30 البنية التحتية للمياه؛ و 36 خدمة حيوية أخرى مثل بنوك الائتمان الزراعي والمدارس التقنية.

وهذه التعدادات مقتصره على الفترة التي تغطيها ولا تشمل الأهداف التي قصفت منذ أغسطس 2016. وبوضع الأضرار الريفية إلى جانب استهداف عمليات تجهيز الأغذية، وتخزينها، ونقلها إلى المناطق الحضرية، يمكن أن نرى دليلاً قوياً على أن استراتيجية التحالف هدفت إلى تدمير عمليات إنتاج الأغذية وتوزيعها في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله، والمؤتمر الشعبي العام. وقد ألحق ذلك ضرراً بالغاً بالنساء والأطفال في المناطق الريفية. وكذلك، في غضون 7 أشهر فقط من الحرب، أفادت منظمة العمل الدولية في التقرير الذي يضع الخزي على صمت المنظمات الدولية الأخرى، أنه في المحافظات الثلاث صنعاء والحديدة وعدن "[...] أثر التشرد بشكل رئيسي على الأوضاع المعيشية لسكان الريف (ثلاثي النازحين قادمين من المناطق الريفية) ويمثل النساء 95% من مجموع السكان النازحين"، كما أن الزراعة هي "القطاع الأكثر تضرراً بالأزمة مع فقدان ما يقرب من 50% من عمالها".²³

²⁰ For more information on Chapter VII responsibilities and powers of the UNSC with respect to threats to the peace, breaches of the peace and acts of aggression, please visit: www.un.org/en/sections/un-charter/chapter-vii/.

²¹ A table by the author shows the types of targets and that many targets were hit multiple times. For cartographic analysis of the material, please see: wp.me/p3Khxv-1eT; and www.athimar.org.

²² A table by the author shows the types of targets and that many targets were hit multiple times. For cartographic analysis of the material, please see: wp.me/p3Khxv-1eT; and www.athimar.org.

²³ Only the International Labor Organization (ILO) undertook new work with the Central Statistical Office in Sanaa to produce an update labor market survey in autumn 2015. For more information, please see: ILO. *Yemen Damage and Needs Assessment. Crisis Impact on Employment and Labour Market*. ILO Regional Office for Arab States, January 2016, pp. 7, 9. Available at: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_501929.pdf.

ويشكل تدمير إمكانية الحصول على الغذاء والمياه جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني. لهذا السبب، ناقش **جان زيجلر** مسألة مركزية القانون الدولي الإنساني في بلورة الحق في الغذاء. ويشكل اليوم استخدام الغذاء ومصادره كسلاح، بالإضافة إلى حرمان الناس من الوسائل لإطعام أنفسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم، انتهاكاً واضحاً لحق الإنسان في الغذاء والتغذية. ولكن من الذي سيحاكم عندما تقوم المنظمات الدولية نفسها والدول الوطنية التي تتحت جانباً لعدة أشهر من القصف والحصار، وتقوم الآن بدور التدخل الإنساني لإنقاذ اليمانيين من المجاعة والكوليرا؟ ومن الذي يراقب؟ وفي هذه الحافة الصعبة في العالم يجري اختبار الحشد من أجل إعمال الحق في الغذاء والتغذية.

ووجدت الرغبة.